

بيئة الأعمال الدولية :

أولاً:
البيئة السياسية
والقانونية

مقدمة:

يتعين على منشأة الأعمال أن تراعي متطلبات بيئة الأعمال الدولية، كونها تعمل في ظروف مملوءة بالمخاطر، و تختلف عن تلك التي اعتادت العمل فيها.

➤ ظروف تتسم بعدم التأكد، التعارض.

➤ لا تتمكن في كل الأحوال التعامل معها كونها

تخرج عن سيطرتها.

➤ يجب عليها العمل على تحقيق الانسجام و التأقلم

المطلوب للاستمرار في أعمالها.

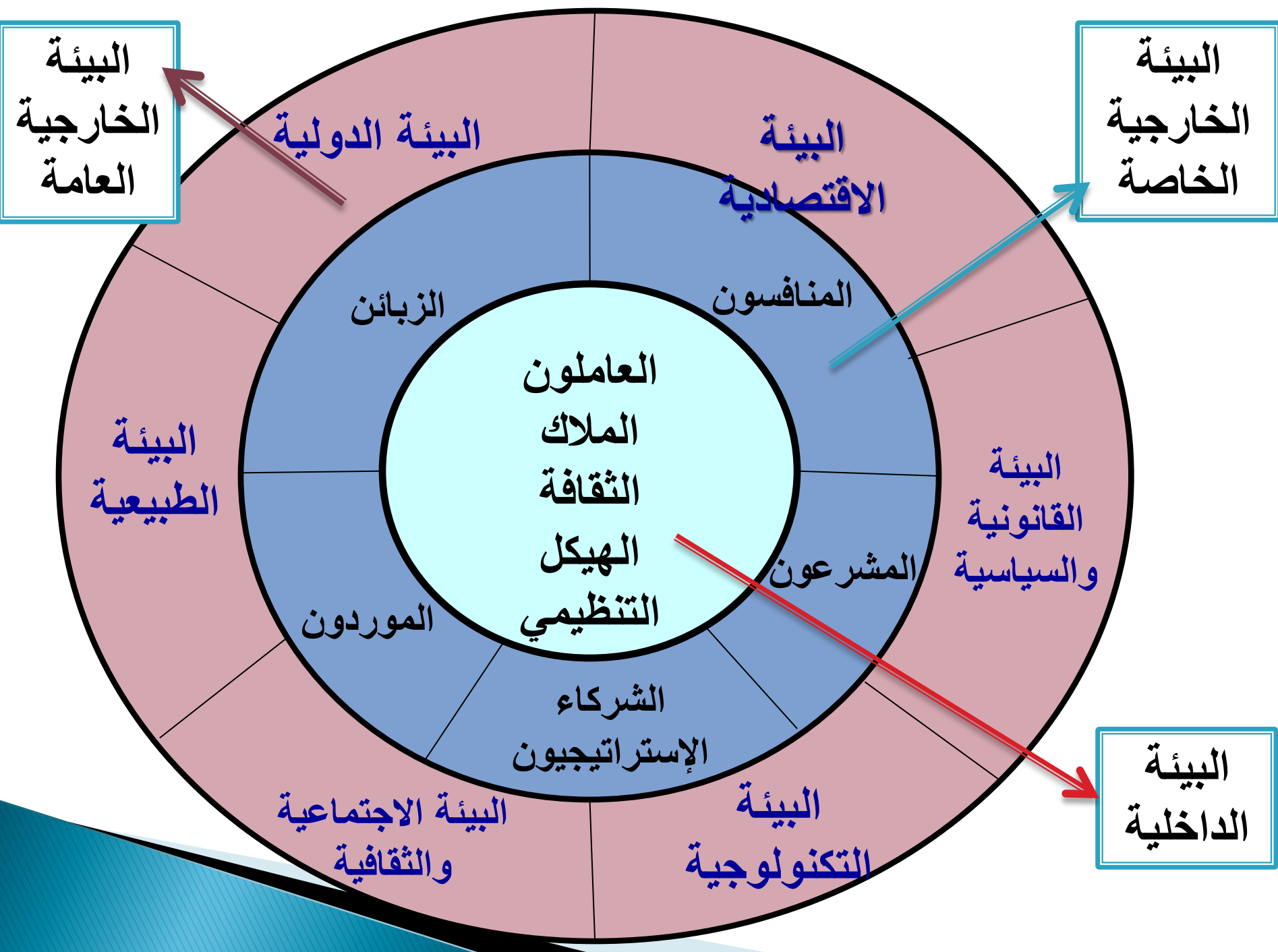
أ : مفهوم بيئة الأعمال

□ كل ما يحيط بالمنظمة (أي يقع خارجها) و يؤثر فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشر، أي مجموعة من المتغيرات (العناصر) التي تحيط بالمنشأة و تؤثر في مسارها الاستراتيجي و يندرج ضمن هذا الإطار:

➤ البيئة الخاصة أو التنافسية.

➤ البيئة الخارجية الكلية.

و تستمد دراسة بيئة الأعمال الدولية أهميتها من المخاطر و الفرص التي تحتوي عليها.



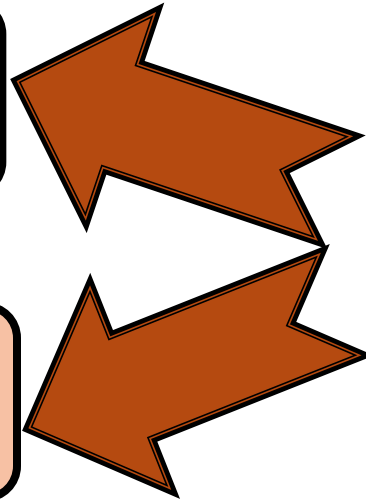
البيئة الخارجية (*External Environment*)

تنقسم البيئة الخارجية حسب درجة التأثير إلى :

البيئة
الخارجية

١. البيئة الخارجية الخاصة

٢. البيئة الخارجية العامة



١. البيئة الخارجية الخاصة

تدعى أيضا بالبيئة التنافسية، و تضم مختلف العناصر التي تقع خارج حدود و سيطرة المنظمة و التي تؤثر على المنظمة بشكل مباشر (البلد المضيف).

✓ الزبائن: هم الأفراد الذين يستهلكون سلع و خدمات المنظمة.

✓ المنافسون: و هم جميع المنظمات التي تنافس المنظمة بغية الحصول على الموارد أو الزبائن.

✓ الموردون: المنظمات التي توفر الموارد المادية أو البشرية.

✓ الممولون: كل جهة توفر الأموال للمنظمة، البنوك، المؤسسات المالية،

٢ . البيئة الخارجية العامة (General Environment)

و تضم مختلف المتغيرات الخارجية التي تقع خارج حدود وسيطرة المنظمة و التي تؤثر على المنظمة بشكل غير مباشر (البلد المضيف)، و تشمل الآتي:

نموذج يحدد مغيرات بيئة المنظمة الخارجية

Political
Economical
Social
Technologica

+

Ecological

السياسية
الاقتصادية
الاجتماعية
التكنولوجية

+

الإيكولوجية

البيئة الخارجية العامة (General Environment) ..١..

➤ العوامل السياسية و القانونية : القوانين، التشريعات، نظام الحكم.

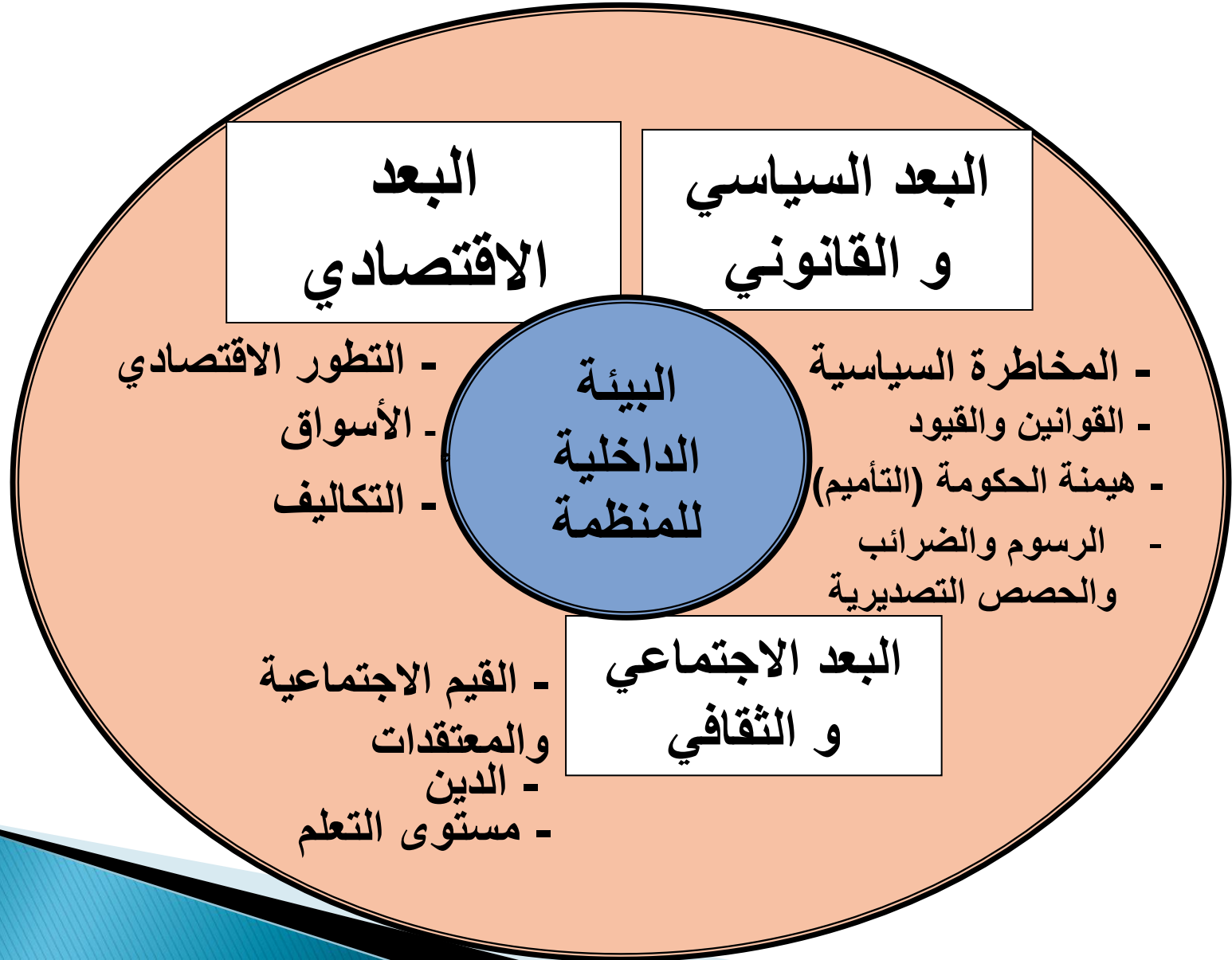
➤ العوامل الاقتصادية: الوضع الاقتصادي، التضخم، السياسات المالية و النقدية (سعر الفائدة، سعر الصرف، العملات الأجنبية.. الخ)

➤ العوامل الاجتماعية و الثقافية: الأعراف و العادات و القيم الاجتماعية، التعليم، تطور السكان،

➤ العوامل التكنولوجية: بائع التكنولوجيا، شروط التطوير و الحصول عليها.

➤ العوامل الإيكولوجية: المحافظة على البيئة، جماعات الضغط، المسؤولية الاجتماعية، أخلاقيات الأعمال الخ.

أبعاد بيئة الأعمال الدولية



و يجب الإشارة هنا أن أبعاد بيئة الأعمال الدولية تمثل مجموعة من الفرص و التحديات التي يجب مراعاتها و التعامل معها، فلا بد من فهم مجموعة من المخاطر قد تواجه منشأة الأعمال التي تعمل في بيئة دولية. و وفقا للشكل السابق، يمكننا اعتبار:

- ❖ البعد السياسي و القانوني بمثابة **خطر البلد**،
- ❖ البعد الاقتصادي بمثابة **خطر تجاري و خطر مالي**،
- ❖ البعد الاجتماعي بمثابة **خطر اجتماعي**.

البيئة السياسية و القانونية

١. مكونات البيئة السياسية:

- (١) النظام الاقتصادي و القانوني: أي فلسفة الدولة الاقتصادية (هل تتبع نظاما حرا أم نظاما التخطيط المركزي مثلا)؛
- (٢) وحدة الشعور الوطني: مدى تنامي النزعة القومية بالبلد المعني؛
- (٣) مدى الاستقرار السياسي: كلما كان هناك استقرار سياسي كلما أثر ذلك على الازدهار؛
- (٤) مدى تدخل الدولة و تحكمها: (المصادرة، و التأميم، تحديد الأسعار ، الحد من الواردات) .

٢. المخاطر السياسية:

نميز ما بين نوعين للمخاطر السياسية دوليا، هما:

(١) مخاطر عامة: و هي المخاطر التي قد

تتعرض إليها جميع الشركات بدون

استثناء.

(٢) مخاطر خاصة: و هي التي تواجه صناعة

معينة أو شركة ما أو مشروعا بعينه

و تنقسم المخاطر الخاصة إلى:

✓ مخاطر تؤثر على الملكية: و قد تؤثر على

جزء منها أو تؤثر عليها كلها ؛

✓ مخاطر تؤثر على العمليات: و هي التي تمس

بالعائد على الاستثمار و بالتدفق النقدي، و هذا

النوع هو النوع الغالب فيما يتعلق بمخاطر

العمليات، مثال ذلك (فرض تشغيل عدد معين

من العمالة المحلية، تحديد الأسعار).

٣. تعارض الأهداف بين المنشأة الدولية و الدولة المضيفة:

أ- تعارض المصالح في المجال الاقتصادي:

حيث أن هدف الحكومات في هذا المجال هو التنمية وزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في الأسعار، في ميزان المدفوعات، العمالة، و هنا قد تتعارض مع توجهات المؤسسة الدولية و ذلك في :

١) مجال السياسات النقدية:

و التعارض قد ينجم عن عدة أمور (تهريب الأموال من بعض الشركات، تحويل الأرباح، التمويل عبر الشركة الأم بالخارج في حالة فرض الدولة قيود على التمويل...)

(٢) السياسات المالية:-

و هي السياسة الخاصة بالإنفاق والإيراد
الحكوميين فالضرائب و الإعفاءات
الضريبية تؤثر على الإيرادات، فضلا عن
أن تواجد الشركات في بعض المناطق قد
يشكل عبئا على الدولة من حيث توفير
التجهيزات والمرافق .

(٣) أسعار العملات و موازين المدفوعات:

عند العجز تلجأ الدولة إلى تخفيض الواردات و تشجيع الصادرات و قد تلجأ إلى تخفيض عملتها المحلية مما قد لا يتلاءم و مصالح هذه الشركات؛

(٤) السياسة الحمائية الظاهرة و المقيدة؛

(٥) سياسات التنمية الاقتصادية.

ب- تعارض المصالح في مجالات غير اقتصادية:-

هناك الكثير من المآخذ التي ينظر من خلالها البعض إلى الشركات المتعددة الجنسيات من حيث تعارض المصالح في مجالات غير اقتصادية منها على سبيل المثال (استعمار اقتصادي، استخدام تقنية غير ملائمة للدول، شؤون الإرث الثقافي و الديني، أثرها على الأمن القومي و السياسة الخارجية، اتهامات أخرى كالتهرب الضريبي...).

٤-القوانين التي تخضع لها الشركات. م. ج:

في الوقت الذي لا توجد فيه هيئة عالمية للتحكيم في النزاعات التجارية والاستثمارية، فإنه عادة ما يتفق المتنازعون على فض نزاعاتهم عن طريق أحد النظم القانونية التالية:

- (١) القانون الدولي؛
- (٢) قوانين البلد الأم؛
- (٣) قوانين البلد المضيف.

٥- استراتيجيات درء المخاطر:

■ استراتيجيات درء المخاطر يمكن أن تتخذ على مستوى ثلاثة مراحل هي :

١- الإجراءات المتخذة قبل الدخول للبلد:

➤ التفاوض المسبق ؛

➤ التأمين ضد المخاطر .

ب- إجراءات عند بدء و أثناء العمليات:

و هنا يكون الأساس هو التمسك بالاتفاقات وعدم التنازل عن الحقوق مع اللجوء لإجراءات التحكيم الدولية المعروفة في حالة النزاع.

ج- الإجراءات البعدية:

و هنا يتعين التخطيط المسبق لما قد يحدث من طوارئ .